مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 16 عدد: 02 السنة 2021 EISSN2600-6332

واقع ادماج خريجي نظام ل.م.د في سوق العمل : تخصص علم المكتبات و المعلومات نموذجا

د.حسنية زايدي، جامعة أدرار، علم المكتبات و العلوم الوثائقية تخصص تقنيات الأرشيف و التوثيق، has.zaidi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 27-09-2021 تاريخ القبول: 04-11-2021 تاريخ النشر: 15-01-2022

ملخص

جاءت هذه الدراسة للتحقيق في واقع إدماج خريجي الجامعات في سوق العمل، و إبراز ما إذا كان خريجو تخصص علم المكتبات و المعلومات ما زالوا يعانون بعض العراقيل لخروجهم للعمل في المؤسسات الوثائقية أم لا، و باعتبار المعيقات الوظيفية تقف حاجزا أمام خريجي الجامعات لتحقيق ذاتهم، و قصد التعرف و توجيه الرؤى حول هذه الظاهرة و مالها من انعكاسات سلبية على خريجي الجامعات بصفة عامة و على تخصص علم المكتبات و المعلومات بصفة خاصة و عليه فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تشخيص الواقع الفعلي لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، تحليله بشكل علمي، و تحديد مضامينه، خاصة ما تعلق منه بالمشاكل و العراقيل التي تواجه الشباب الجامعي المستفيد من عقود إدماج حاملي الشهادات، و بالرغم من أهمية هذه المهنة الا أنها تبقى كباقي المهن لا تخلوا من المشاكل و العراقيل التي قد تحول دون الأداء الجيد لعمل المتخصصين في هذا المجال، وعليه أصبح توظيف خريجي نظام ل م د من الجامعة الجزائرية عامة و تخصص علم المكتبات بالخصوص عائق ومشكلة لا مخاض فيها.

الكلمات المفتاحية:

نظام ل م د ، إدماج، سوق العمل، تخصص علم المكتبات، الجزائر

The reality of integrating LMD graduates into the labor market:

library and information science major

summary

This study came to investigate the reality of integrating university graduates into the labor market, and to highlight whether graduates of library and information science still suffer from some obstacles to their exit to work in documentary institutions or not, and considering functional disabilities as a barrier to university graduates to achieve themselves, and In order to identify and direct visions about

this phenomenon and its negative repercussions on university graduates in general and on the specialization of library and information science in particular, the current study seeks to diagnose the actual reality of the professional integration assistance device, analyze it scientifically, and determine its contents , especially with regard to the problems and obstacles facing university youth who benefit from contracts for the integration of degree holders, and despite the importance of this profession, it remains like other professions, not without problems and obstacles that may prevent the good performance of the work of specialists in this field. Employment of LMD graduates from the Algerian University in general, and the specialization of library science in particular, is an obstacle and a problem that does not involve labor.

key words: LMD system, labor market, specialization in library science, Algeria

مقدمة:

تهتم المؤسسات التعليمية على اختلاف أهدافها وبرامجها بتحقيق التوازن والتوافق بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل لتضمن وظيفة مهنيه لمخرجاتها ، ولتساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و تشارك في خدمة الصالح العام للمجتمع .

وتحظى قضية العلاقة بين التعليم وسوق العمل باهتمام كبير لدى الأكاديميين والتربويين وصانعي السياسات والمحللين الاستراتيجيين والطلاب وأولياء الأمور في مختلف انجاء العالم .

ومما لاشك فيه أن التعليم الذي يتلقاه الفرد والتخصص المهني سيؤثر على مستقبله الوظيفي ويحدد المستوى الاجتماعي والعائد المادي الذي يحصل عليه، فتخصص علم المكتبات و المعلومات يعتبر أحد ركائز الأمم وتقدمها وتطورها وأحد مؤسسات بناء وإنتاج المعرفة العلمية، إذ تتسابق الدول إلى رصد الانتاج الفكري واستقطاب الكوادر العلمية المؤهلة من ذوي الكفاءة العالية بالإضافة إلى توفير جميع الإمكانات التي تساعد على الارتقاء به، وذلك لإحداث النهضة العلمية والتقنية وإنتاج المعرفة العلمية. كما أصبح تخصص علم المكتبات يعول عليه كثيرا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وغيرها خاصة المرتبطة بمصير مجتمع المعلومات و مستقبله، حيث بدأت الدول المتقدمة بالتحول الى مجتمعات معلوماتية و استطاعت تطوير علم المكتبات و المعلومات و تشجيع الاستثمار في هذا التخصص، بينما الدول العربية لا تزال تسعى في حدود امكانياتها

المتواضعة للحاق بالركب، كما أن إنشاء هذا التخصص في الجزائر منذ ما يقارب ثلث قرن من الزمن يدل على الاهتمام بهذا القطاع على مستوى التكوين الجامعي.

لكن في الوقت ذاته دليل على شبابه ويفاعته، لم يصل بعد مرحلة النضج الأكاديمي ولم تستوعب بعد ملامح شخصيته، ضف إلى ذلك انخفاض مستويات نصيب هذا القطاع من توظيف خريجي هذا التخصص في البلدان العربية كالجزائر وارتفاعه في الدول المتطورة، ضف إلى ذلك أنه عرضة ربما أكثر من غيره من التخصصات إلى التغيير الجذري لأساليب عمله وطرق أدائه ، وهو التحدي القائم بشكل بارز في تخصص علم المكتبات والمعلومات وما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من رهانات حالية ومستقبلية.، ناهيك المشاكل التي تقلق الطلاب باختلاف البرامج الأكاديمية هي مشكلة البطالة وعدم توفر فرص عمل بعد التخرج .

1- اشكالية الدراسة:

يعتبر نظام ل م د هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر، فهو مستورد من أوروبا خضع لنظام اقتصاد السوق، ولنظام العولمة، و بما أن الجزائر تعتبر واحدة من الدول التي تبنت هذا النظام، وجدت نفسها خاضعة له دون النظر بما فيه من محاسن ومساوئ و على اعتقاد أن نظام ل.م.د .سيقضي على المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية وما سيربطها بسوق العمل وبالتالي القضاء على بطالة حاملي الشهادات الجامعية .إلا أنه و بعد تطبيقه، مازالت الجامعة الجزائرية تكدس الاطارات دون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما يجعل خريجو الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم وتحصيلهم العلمي لا فائدة ولا جدوى منه . لهذا نجد كثير من حاملي الشهادات يجتهدون من أجل الحصول على منصب شغل، غير أن ذلك لا يتحقق لأن حجم الطلب عليهم قليل.

لذا جاءت هذه الدراسة للتحقيق في واقع اثر هذه الإصلاحات في إدماج خريجي الجامعات في سوق العمل، و إبراز ما إذا كان خريجو تخصص علم المكتبات و المعلومات ما زالوا يعانون بعض العراقيل لخروجهم للعمل في المؤسسات الوثائقية أم لا و باعتبار المعيقات الوظيفية تقف حاجزا أمام خريجي الجامعات لتحقيق ذاتهم، و قصد التعرف و توجيه الرؤى حول هذه الظاهرة و مالها من انعكاسات سلبية على خريجي الجامعات بصفة عامة و على تخصص علم المكتبات و المعلومات بصفة خاصة و عليه فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تشخيص الواقع الفعلي لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، تحليله بشكل علمي، و تحديد مضامينه، خاصة ما تعلق منه بالمشاكل و العراقيل التي تواجه الشباب الجامعي المستفيد من عقود إدماج حاملي الشهادات و بالرغم من أهمية هذه المهنة الا أنها تبقى كباقي المهن لا تخلوا من المشاكل و العراقيل التي قد تحول دون الأداء الجيد لعمل المتخصصين في هذا المجال، وعليه أصبح توظيف خريجي نظام ل م د من الجامعة الجزائرية عامة و تخصص علم المكتبات بالخصوص عائق ومشكلة لا مخاض فيها ومن هنا يمكننا طرح الاشكال التالي:

ما هو واقع إدماج خريجي قسم المكتبات و المعلومات في سوق العمل بالجزائر؟

2- تساؤلات الدراسة:

- ما هو الكادر البشري الذي تحتاجه سوق العمل اليوم في الجزائر؟
- ما مدى انسجام الجامعة مع تبني نظام ل م د مع سوق العمل؟
-هل توجد عوامل تؤثر على خريجي تخصص علم المكتبات للاندماج في سوق العمل؟

3- منهجية الدراسة:

لقد أمكن الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، مع التركيز على منهج البحث المكتبي و هو منهج يقوم على استقراء ما كتب عن الموضوع، و من ثم الخروج ببعض المعطيات التي تصف وضعه الراهن.

4- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك لكونها تتعلق بدراسة وتسليط الضوء على إشكالية إدماج خريجي نظام ل. م. د في سوق العمل حيث شهد المجتمع الجزائري مؤخرا بطالة متزايدة، و هي بطالة بين الشباب المتخرج لتصبح مشكلة عويصة تحتاج لالتفاتة الحكومة الجزائرية و المؤسسات المهنية و أيضا الجامعات لتقليص هذه الظاهرة، حيث تم إسقاط الضوء على قطاع حساس وهو تخصص علم المكتبات و المعلومات و خريجي هذا التخصص في ظل نظام ل م د في الجزائر.

5- أهداف الدراسة:

- معرفة مدى تماشي نظام ل. م. د مع متطلبات سوق العمل.
-معرفة مدى احتياجات سوق العمل لخريجي تخصص علم المكتبات والفرص الوظيفية المتاحة لهم.
- معرفة أهم المشاكل التي أثرت سلبا على خريجي مؤسسات التعليم العالي في سوق العمل.

6- محاور الدراسة:

بني هذا البحث على ثلاث محاور أساسية و هي كالتالي:

- أولا: علم المكتبات في الجزائر من النظام القديم إلى النظام الجديد:
- ثانيا: نظام (ل.م.د) وأسباب اعتماده في الجزائر
- ثالثا: واقع سوق العمل في الجزائر و علاقته بالتعليم العالي.
- رابعا: المشاكل و العراقيل التي قد تحول دون الأداء الجيد لعمل الطلبة في تخصص علم المكتبات.

الاطار المفاهيمي للدراسة:

1- مفهوم علم المكتبات و المعلومات:

لقد حضي مصطلحي علم المكتبات و المعلومات بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية و الاقتصادية، حيث يمكن الأخذ على سبيل المثال تعريفين من هذه التعاريف كما يلي:

1-1 علم المكتبات والمعلومات Information and Library science

العلم الذي يهتم بدراسة دورة حياة المعلومات بدأ من مصدرها (المؤلف) مرورا بالقناة المستخدمة في نقلها (الوعاء) انتهائها بمستقبلها(القارئ) فضلا عن الأجهزة والأدوات المستخدمة في خزنها ومعالجتها واسترجاعها، ويتألف علم المعلومات من جوانب نظرية وأخرى تطبيقية، الجوانب النظرية:-نظرية المعلومات-بث المعلومات-النتاج الفكري- مصادر المعلومات- الاتصال العلمي-إدارة المعرفة –اقتصاد المعلومات –الظاهرة الاجتماعية للمعلومات، أما الجوانب التطبيقية: -خزن واسترجاع المعلومات –تحليل النتاج الفكري – الاستخلاص والتكشيف – الفهرسة والتصنيف –القياسات الكمية للاستخدام – تقييم معايير الجودة على المعلومات – مؤسسات المعلومات –المكتبات الرقمية.

2-1 علم المعلومات Information science

العلم الذي يتناول الأسس والمبادئ والقواعد التي تدرس جميع ما يتعلق بالمعلومات من ناحية كونها مصادر مادية، ومن ناحية طرق دراسة هذه المصادر وتحليلها وتشغيل المعلومات، ومن ناحية اختزان هذه المعلومات بأساليب الاختزان المختلفة من أهمها الميكروفيلم والحاسب الآلي، ومن ناحية أساليب استرجاعها ومجالات الاستفادة منها.[1]

2-علم المكتبات في الجزائر من النظام القديم إلى النظام الجديد:

إن إنشاء هذا التخصص في الجزائر منذ ما يقارب ثلث قرن من الزمن يدل على الاهتمام بهذا القطاع على مستوى التكوين الجامعي، لكن في الوقت ذاته دليل على شبابه ويفاعته، لم يصل بعد مرحلة النضج الأكاديمي ولم يستوعب بعد ملامح شخصيته، ضف إلى ذلك أنه عرضة ربما أكثر من غيره من التخصصات إلى التغيير الجذري لأساليب عمله وطرق أدائه ، وهو التحدي القائم بشكل بارز في تخصص المكتبات والمعلومات وما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من رهانات حالية ومستقبلية.

هناك مجموعة من الأسباب التي تعزز من الدور المنوط بمدارس المكتبات في دفع حركة التطور، من بينها:

1- أن معاهد علم المكتبات تقوم بتدريس النظريات العلمية وتركز عليها مما يساعد المكتبيين على فهم المشكلات التي تواجههم وتمكنهم من إيجاد الحلول الموضوعية لها بطريقة أكثر علمية وموضوعية مما يمكن أن تتيحه لهم الخبرة العملية وحده.[2]

2- أن معهد علم المكتبات هي التي سلطت الأضواء على المشكلات العملية وعالجتها من جميع الزوايا من خلال البحث والدراسة في برامجها الأكاديمية.

3- أن معاهد علم المكتبات استطاعت أن تستفيد وتقتبس من مفاهيم التخصصات والمهن الأخرى كالإدارة والتربية مما مكنها من تبصر الأمور بعمق أكثر.

ومما يؤكد على الدور القيادي لمدارس أو أقسام المكتبات تجاه التعليم المكتبي المستمر أن غالبية المكتبات و مراكز المعلومات تقع في الجامعات وهي مؤسسات أكاديمية تمتاز بالتأثير على المجتمع فضلا عن كونها مسؤولة عن القيام بالأعمال التي تهدف إلى خدمة المجتمع مثل التدريب وتنظيم الدورات القصيرة والمؤتمرات والندوات وتنظيم المحاضرات العامة.[1]

[1]- خالد عبده، الصرايرة. الكافي في مفاهيم علوم المكتبات و المعلومات: عربي- انجليزي. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. 2009.ص,169

[2]– أحمد، بدر. المدخل الى علم المكتبات و المعلومات. الرياض: دار المريخ. - 1985.ص16.

و عليه يعتبر تخصص علم المكتبات والمعلومات من بين التخصصات الحديثة، وبالنظر إلى تعداد بقية التخصصات الأخرى والتي تقف على نفس المستوى مع تخصص علم المكتبات كالتاريخ وعلوم الإعلام والاتصال، يعتبر هذا التخصص جديد مقارنة للتخصصين السالف الذكر، وهذا قد يعود إلى جملة من الأسباب، من أهمها:

-التوجه العام للطلبة نحو تتبع تخصصات لها علاقة أكثر بمجال التعليم كالتاريخ مثلا، لأن التعليم يعتبر القطاع الأكثر استقطاب ا لمناصب التوظيف حسب رأي الكثير من المتتبعين، خاصة بالنسبة إلى ولاية تعتبر إلى حد كبير ضمن المناطق النائية ولا تتوفر على مشاريع استثمارية هامة كولاية أدرار، مما يبقى المجال مفتوحا نحو ازدياد الطلب على قطاع التعليم على حساب القطاعات الأخرى.

-أما السبب الثاني والذي لا يقل أهمية عن السبب الأول وهو قلة الوعي بأهمية التخصص، ونقصد بقلة الوعي هنا على مستوى الطلبة من حيث نفورهم من هذا التخصص، وبالنسبة لقطاعات التوظيف ومؤسسات الدولة العامة والخاصة، والتي كثيرا ما يلاحظ فيها إبقاء غير المتخصصين عاملين بقطاعات المكتبات والأرشيف فيها بحجة قلة المتخصصين، وأيضا حتى دون حجة، وهو ما يقدم انطباعا غاية في السوء عن التخصص، ولم تساهم وسائل الإعلام إلا في المزيد من التقليل من أهمية التخصص، من خلال عرضها الدائم للصورة السلبية عن مراكز الأرشيف وعن الموظفين فيها والذين كثيرا ما يعلوهم الغبار ويطويهم الزمن، ولكننا رغم ذلك نظل كمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات نظل دوما نؤكد على أهمية التخصص وعلى أهمية تطوير التخصص والتوعية أكثر بالقيمة الفعلية التي يقدمها للبحث العلمي على مستوى مؤسسات التعليم العالي، [2] وعلى مستوى مؤسسات الدولة الأخرى، من خلال مراكز الأرشيف فيها، والتي لا يمكن على الإطلاق الاستغناء عنها فكيف بالمتخصصين فيها، الدين يسعون جاهدين إلى الدفع بعجلة التخصص أكثر وأكثر والتعريف بما يمكن أن يقدمه، حتى يأخذ المكانة العلمية والإدارية التي يستحق.

3-نظام (ل.م.د) وأسباب اعتماده في الجزائر:

إن نظام ل.م.د هو نظام تعليمي عالي مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوساكسونية يحتوي على ثلاث شهادات هي : ليسانس، ماستر، دكتوراه، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول مثل :الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، الصين، اليابان، تركيا، تونس، المغرب...وعدد معتبر من الدول الافريقية...إلخ) .

[1]- ناصر محمد، السويدان " التدريب العملي في تخصص المكتبات والمعلومات" في الندوة العربية حول التكوين الجامعي في مجال علم المكتبات والمعلومات- الجزائر : جامعة الجزائر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , قسم علم المكتبات والتوثيق, 2001.ص3

[2]- خضرة، مونيسب، نظام ل.م.د وإمكانياتها لمعرفية، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.ص.14

أما فيما يخص الجزائر ، فبعد التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في مخططها الخاص بإصلاح التعليم العالي) المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 تم تحديد استراتيجية على المدى القصير ، المتوسط والطويل لتطوير القطاع.[1]

و يقول الداعون لهذا النظام أنه جاء لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي، وذلك من حيث المضامين والأهداف التي لم تعد تطابق متطلبات المجتمع وأسواق الشغل والاقتصاد، ويتضح ذلك من خلال بطالة الخرجين من حاملي الشهادات.

أما على المستوى الاجتماعي فيواجه التعليم العالي في الجزائر طلبا اجتماعيا متزايدا على مؤسساته بفعل النمو السكاني وهذا ما يجعل مؤسسات التعليم العالي تواجه صعوبة كبيرة في تلبية هذا الطلب فتارة ترفض وتعرقل هذا الطلب وتارة أخرى تضع معايير وقواعد وعراقيل للقبول في الجامعات ، ولكن في النهاية ترضخ للواقع وتقبل هذا الطلب المتزايد رغم ضعف هياكل الاستقبال وهياكل التأطير تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم.

4-واقع سوق العمل في الجزائر:

يعد مصطلح سوق العمل من المصطلحات التي ظهر استعمالها حديثا و بالتحديث أثناء الحرب العالمية الثانية حيث استخدم هذا المصطلح من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال و عرّفته هذه اللجنة بأنه " المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف، أي المكان الذي يبحث فيه العمال عن عمل، و هو المكان العام الذي توجد فيه و توفر وتوجه من خلاله العلاقات المختلفة للعمل كمجالات عرض العمل و الطلب عليه و الاختلافات المهنية في الأجور و ساعات العمل.

و بالنظر إلى واقع سوق العمل في الجزائر يلاحظ المرء أن الجزائر لا توظف العلم في العمل، ويتضح ذلك من خلال أن الجامعات أصبحت " تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة" ، المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام والخاص، وهذا ما يجعل المتخرجون من الجامعة " لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدى منه.[2]

وعلى هذا الأساس فإننا نجد كثيرا من حاملي الشهادات الجامعية يعملون كل ما بوسعهم من أجل الظفر بمنصب شغل وتوظيف المعارف التي اكتسبوها من خلال دراستهم في الجامعة .غير أن ذلك لا يتحقق لأن الطلب عليهم قليل وتوظيفهم في المسابقات المختلفة فيها معايير صعبة وغير مرضية لأكثرهم .وهذا ما يتضح جليا حينما يتم الحديث عن عالم الشغل لخرجي العلوم الإنسانية والاجتماعية على أنهم غير مرغوب فيهم بسوق العمل وكأنهم وحدهم يعانون البطالة وليس كل التخصصات التكنولوجية والطبية وغيرها من التخصصات، ويبررون ذلك بدخول الجزائر نظام الاقتصاد الحر وأن الشركات الأجنبية والقطاع

[1]- يوسف أيمن. تطور التعليم العالي:الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2008.ص.67.

[2]- عائشة،إيدار. " سياسات إصلاح التعليم العالي و سوق الشغل في الجزائر: واقع و تحديات"، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 23، جوان. 2015.ص.122

الخاص الوطني ليسوا بحاجة لهم[1]. وهذا النوع من التصريح، يعني أن الجزائر وبالخصوص العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية، وبالتالي المتخرجين في هذه التخصصات لا يساهمون في عملية التنمية. لذلك نجد متخصصي هذا الميدان يقدمون مشاريع في التخصص من أجل الحفاظ على بقائهم ليس إلا، والدليل على ذلك الاستعجال في تقديم هذه المشاريع دون الأخذ بالاعتبار حاجات ومتطلبات ا تمع خصوصا المحلي.

إن هذا الوضع فرضته العولمة لأنه أصبح التفكير في هذا القرن حول :ما الذي سوف يصبح عالميا؟ وما الذي سوف يبقى محليا؟

5- سوق العمل و علاقتها بالتعليم العالي:

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الحالي وما ينجم عليها من متطلبات جديدة تفرض على هذه المجتمعات القيام بإصلاحات في التعليم العالي للاستجابة إلى متطلبات سوق العمل والتمهين وما يتطلبها من وظائف ومهام جديدة وقد زاد هذا الاهتمام وأصبح واضحا من خلال العديد من الأبحاث المنشورة والمؤتمرات الدولية.

فتطور التكنولوجيات الحديثة والجديدة أصبحت تدفع بمؤسسات التعليم العالي للتفكير بطرق بيداغوجية جديدة في ميدان التعليم والتعلم والعلاقة بين الأستاذ و الطالب وتصميم واستعمال مختلف وسائل التعليم وتأثيرها على عملية التعلم و التكوين.إن" المتطلبات المنبثقة من الثورة العلمية والتكنولوجية لديها أثر كبير على المؤسسات الجامعية و تفرض عليها اختصاصات متعددة واستجابة جد موافقة لطبيعة العلوم الحديثة، إن أزمة الجامعة اليوم متعددة وتفرض عليها مراجعة جذرية على مستوى أهدافها و على مستوى مهامها و كذلك على مستوى طرق العمل. [2]

فالتعليم العالي معرض لضغوطات جديدة للاهتمام أكثر بدوره الاقتصادي والاجتماعي و خاصة بمهمتها ووظيفتها الأساسية و المتمثلة في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل و سوق العمل الذي هو في تغير مستمر" .إن الرأي العام من غير أن يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتعليم العالي، لديها اليوم إدراك جد ايجابي بالنسبة لما كان عليها قبل عشر سنوات، حول الدور الاقتصادي للتعليم العالي وخاصة وظيفتها المتمثلة في التحضير إلى التوظيف.[3]

فمنذ بداية التسعينات تزايدت أهمية موضوع العلاقة بين التعليم العالي والتوظيف وعالم الشغل على المستوى الدولي.فأصبح السؤال عن كيفية تكيف مؤسسات التعليم العالي من أجل إيجاد وتطوير الجامعات ارتفاعا كبيرا خلال التسعينات و يتوقع الخبراء ارتفاع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة التي تتماشى مع الحاجيات الجديدة لسوق العمل المتغيرة والتي غالبا ما تكون مفقودة لدى خريجي الجامعات منذ بداية التسعينات.لذلك أصبحت بطالة الجامعيين منتشرة في كل دول العالم وبصورة أكثر قوة في الدول النامية" إن بطالة المؤهلين الجامعيين منتشرة بكثرة خاصة في الدول النامية

[1]- جمال الدين، سحنون ، نبيلة، ا. بلغانمي ، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 2012 العدد 15-أ-.20ص56.

[2]- نبيل، بوزيد. التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات، مخبر التربية و التنمية، وهران: دار الغرب للنشر و التوزيع. .2004.ص6

[3]- عبد الله، الجبير، علاقة التعليم العالي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض مستولي الادارات الحكومية و الأهلية: دراسة ميدانية، مكز البحوث التربوية، الرياض : جامعة الملك سعود. 1994.ص.45

6- توظيف المختصين في مجال المكتبات و المعلومات:

أصبح الاهتمام بتوظيف المختصين في مجال المكتبات ضرورة ملحة اليوم للكثير من الشركات و المؤسسات و المكتبات، فالتضخم المعلوماتي و تنوع مجالات العمل و تداخلها أملى عليها التفكير في ايجاد المورد البشري المناسب لتنمية و تطوير أعمالها، و يعتبر اختصاصي علم المكتبات و المعلومات أحد الفروع المناسبة التي تنامى الطلب عليها في سوق العمل العالمية و بالرغم من أنها كانت غير معروفة في زمن قريب إلا أن تنامي المعلومات وتضخمها جعلها من المناصب الحساسة في أي شركة أو مؤسسة.

و الاهتمام بتوظيف العاملين في مجال علم المكتبات أصبح ضرورة ملحة خصوصا في بلداننا العربية التي يبدو أن كادرها المختص في علم المكتبات في حاجة ماسة إلى المتابعة و التوجيه أثناء مراحله الأولى في العمل فالتغيرات في سوق العمل لعلوم المكتبات و المعلومات هي تغيرات واعدة، فتعليم علوم المكتبات و المعلومات تغيرت تغييرا جذريا خلال السنوات السابقة من خلال تأثر البرامج الدراسية في علوم المكتبات و المعلومات بمجالات جديدة و ذات طبيعة بينية مع التخصصات الأخرى، مما تطلب إعادة تشكيل البرامج الأكاديمية لعلوم المكتبات و المعلومات في ضوء احتياجات سوق العمل خصوصا من جانب تطوير موارد المعلومات و المعرفة و تطور موارد المعلومات، تطوير أنظمة الأرشيف، و أنظمة الوثائق كذلك ظهور نظم حديثة في تنظيم المعلومات.

كذلك من الأمور الواجب التدريب عليها اليوم في مجال العمل الجديد الخاص بالمختصين في علم المكتبات و المعلومات، دراسة سلوك المستخدمين مثل تحديد الحاجات، استراتيجيات التسويق، إلخ...، أيضا من الأمور الحديثة الواجب التدريب عليها و المتواجدة في الشركات و المؤسسات حديثا هي بث المعلومات و المشاركة المعرفية: مثل السياسات و الاستراتيجيات، خلق بيئة و أطر للمشاركة المعرفية، و إنشاء مجموعات الممارسة المؤسسية، أيضا قد يواجه الموظف الجديد في مجال المعلومات و المكتبات متطلبات الشركات و المؤسسات في دراسة رأس المال الاجتماعي و الشبكات الاجتماعية: مثل خلق شبكات اجتماعية و بشرية. [1]

و الأمور الأخرى المرتبطة بمجال علم المعلومات معرفة كبيرة بالأنظمة و الأدوات و التكنولوجية الحديثة: مثل التكنولوجيا المستخدمة في قواعد البيانات و إدارة الوثائق، و ادارة المحتوى داخل الوظيفة.

7-المشاكل التي تحول دون الأداء الجيد للطلبة في تخصص علم المكتبات:

إن الموظف العربي عامة و الجزائري على وجه الخصوص المختص في علم المكتبات و المعلومات هو موظف ليس لديه المهارة الكافية للتطلع إلى جملة الوظائف المذكورة سالفا و ذلك بشهادة المختصين و الأساتذة الجامعيين في مجال علم المكتبات و المعلومات، فمن واقع اطلاعنا على هذا الجانب فقد وجد جل هؤلاء الخريجون إن لم يكن كلهم صعوبات كبيرة أثناء تأدية مهامهم، و هذا ناتج عن:

[1]- علي، جلبي عبد الرزاق. علم الاجتماع الصناعي. مصر: دار المعرفة الجامعية. 2003.ص372

– عدم تمكنهم من التحصيل الدراسي الجيد، حيث يرتكز التكوين في مجال علم المكتبات الجانب النظري، بينما تهمل الجوانب التطبيقية. و هذا ما أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة، و بين المكاسب التي يحتاجون إليها في سوق العمل، يمكن تفسيره بغياب سياسة واضحة تربط بين مؤسسات التعليم و سوق العمل.

–إعادة النظر في سياسة الادماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي من خلال استحداث جملة من الأجهزة و البرامج الخاصة بالتشغيل لامتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل،

– جهلهم لواقع التطورات و التغيرات الحاصلة في العمل حديثا، فمعظم العاملين الجدد من المتخرجين في مجال علم المكتبات و المعلومات ليس لديهم مهارات كافية و جل معارفهم تقليدية جدا و معظمها لا تتلاءم للبيئة الراهنة للعمل المعلوماتي حتى في المكتبات نفسها.

– عدم وضع استراتيجية اعلامية لمجتمع المعلومات و ذلك من خلال اعطاء أهمية أكبر للمهنة المكتبية و الوعي المعلوماتي.

–انعدام الحوافز المناسبة للعناصر العلمية و الادارية القادرة للعمل في المهنة.

–ركود سوق العمل للمتخرجين.

–نظرة المجتمع السلبية للمهنة المكتبية و هذا ما أدى إلى عزوف الطلبة عن الدراسة في هذا التخصص.

و من هنا فإن جميع مؤسسات المعلومات و منها المكتبات في الدول العربية تواجه مشاكل عويصة في الحصول على كادر بشري ملائم تستطيع من خلاله مواكبة متطلبات العمل داخل هذه المؤسسات.

خاتمة:

بعد دراسة هذه المحاور و التعمق في محتواها استنتجنا أن موضوع الجامعة و سوق العمل بين خريجي الجامعات قضية وطنية و عالمية تحتاج حلول و معالجة من كافة الأطراف الفاعلة في الدولة، حيث أن النظام الجديد ل. م. د هو تكوين جامعي يسمح بالحيوية و العصرنة و الانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، لكنه بالمقابل هو نظام مرهون نجاحه بمدى توفير الظروف الملائمة و الشروط اللازمة لخريجي الجامعة على الالتحاق بالعمل الذي أُعدوا له والوفاء بمتطلباته مباشرة بعد التخرج، ومن بين التوصيات التي يمكننا الخروج بها من خلال عرضنا لواقع خريجي علم المكتبات و المعلومات في سوق العمل هي:

– تعزيز وعي المجتمع و تغيير ذهنيته اتجاه تخصص عل المكتبات و ذلك عن طريق غرس القيم و المفاهيم الايجابية لمهنة المكتبات.

– النهوض بتخصص علم المكتبات و المعلومات وفق تعاون جماعي يضم: الأساتذة الجامعيين، والإدارة، والطلبة وبهذه العناصر الثلاثة تكون العملية التدريسية مكملة لبعضها البعض وتعطى نتائج أفضل.

–اعتماد التطورات في مجال المكتبات و المعلومات و اعداد الطلبة لاستيعابها و التألق معها و استخدام الحاسبات و تقنيات المعلومات بمختلف أشكالها و أنواعها.

-تقديم الحوافز المناسبة للعناصر العلمية و الادارية القادرة للعمل في المهنة، و فتح المجال للدراسات العليا لتهيئة كوادر بشرية مؤهلة لسد احتياجات أقسام المكتبات و المعلومات.

-تحسين التعامل و التبادل المعرفي بين الموظفين و المؤسسة.

-تعديل البرامج الدراسية لأقسام المكتبات بما يتلاءم مع التطور الحاصل في مجال تخصص علم المكتبات.

-تخصيص الميزانية الكافية اللازمة للبرامج التعليمية وتوفر مستلزماتها المادية من أجل النهوض بهذه البرامج على المستوى المطلوب.

- معرفة الواقع الحقيقي للأستاذ الجامعي، بإجراء دراسات سنوية، ووضع لجان مختصة تتابع الأستاذ عن كثب، وتعرف حاجاته العلمية، والاجتماعية، والنفسية، وتحاول مساعدته، لإعطاء كفاءات ونتائج علمية أحسن، وإنتاجية أكبر.

قائمة المراجع

- القواميس و المعاجم:

1- الصرايرة، خالد عبده.(2009) الكافي في مفاهيم علوم المكتبات و المعلومات: عربي- انجليزي. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

-الكتب:

2-.إيدار، عائشة، (2015) " سياسات إصلاح التعليم العالي و سوق الشغل في الجزائر: واقع و تحديات"، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 23، جوان.

3- بدر، أحمد،. (1985) المدخل الى علم المكتبات و المعلومات. الرياض: دار المريخ.

4- بوزيد، نبيل. (2004). التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات، مخبر التربية و التنمية، وهران: دار الغرب للنشر و التوزيع.

5- الجبير، عبد الله.(1994) علاقة التعليم العالي بسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض مستولي الادارات الحكومية و الأهلية: دراسة ميدانية، مكز البحوث التربوية، الرياض : جامعة الملك سعود.

6- جلبي عبد الرزاق. علي. (2003). علم الاجتماع الصناعي. مصر: دار المعرفة الجامعية.

المجلات:

7-سحنون جمال الدين، ا. بلغانمي نبيلة،(2014). **التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15-أ-.

الرسائل الجامعية:

8-يوسف أيمن (2008). تطور التعليم العالي:الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة،

الملتقيات و الندوات:

9- ناصرمُحَّد السويدان (2001) " **التدريب العملي في تخصص المكتبات والمعلومات**" في الندوة العربية حول التكوين الجامعي في مجال علم المكتبات والمعلومات .- الجزائر : جامعة الجزائر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , قسم علم المكتبات والتوثيق,.

10- مونيسب، خضرة. **نظام ل.م.د وإمكانياتها لمعرفية،** الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012.